

18 August 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة ١٢٣٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد سو سي يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-61147 201213 261213



* 1 2 6 1 1 4 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٣٣ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن أباشر أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بوفد رسل ناغازاكي للسلام لهذا العام. ويزور رسل ناغازاكي للسلام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف كل عام ليحكوا قصة أهل ناغازاكي - أي المأساة التي واجهوها منذ ٦٦ سنة وما أعقبها من صنوف المعاناة البدنية والنفسية. والغرض من زيارتهم كذلك هو التشديد على الدواعي الموجبة لأن تكون ناغازاكي آخر مدينة تتعرض للهجوم النووي.

وأود الآن أن أوجه تحية وداع متأخرة لزميلنا الموقر من البرازيل، السفير ماسيدو سواريس، الذي غادر جنيف بالفعل، وأتمنى له النجاح في مهمته الجديدة. وأطلب من الوفد البرازيلي أن ينقل إليه تقديرنا العميق لمساهماته القيمة الكثيرة في أعمال المؤتمر خلال فترة ولايته وكذلك تمنياتنا الصادقة له بالنجاح والرضا في مهمته الجديدة.

ولدينا اليوم كلمة وداع سيلقيها زميل آخر سيغادرنا، وهو زميلنا الموقر من سويسرا، السفير يورغ لاوبر. عُيّن السفير لاوبر ممثلاً دائماً لدى المؤتمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. والسفير لاوبر، وهو زميل محنك لديه بعد نظر سياسي واسع، ستركنا للأسف قبل الأوان ليتولى مسؤوليات جديدة في برن. وباسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أشكره على مساهماته الكثيرة في أعمالنا وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه في المستقبل.

لقد طلبت الوفود التالية تناول الكلمة هذا اليوم: سويسرا وباكستان والبرتغال - باكستان باسم مجموعة الـ ٢١ والبرتغال باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة. وأعطي الكلمة الآن للسفير لاوبر.

السيد لاوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على عباراتكم الرقيقة.

أود أيضاً أن أضم صوتي إليكم في الترحيب بأعضاء وفد ناغازاكي في جنيف وفي مؤتمر نزع السلاح. ويسرني كثيراً أن أراهم هنا. وأعتبر وجودهم هنا في هذه القاعة أمراً ملائماً ومهماً للغاية، وينبغي أن يشكل مصدر إلهام لنا جميعاً.

سيدي الرئيس، زملائي وأصدقائي الأعزاء، إني، لأصدقكم القول، أهابُ إلقاء خطب الوداع دائماً وبخاصة اليوم لأنني لا أزال أشعر أنني لم أقض هنا ما يكفي من الوقت للخوض في موضوع تاريخ مؤتمر نزع السلاح وتحدياته ومستقبله أمام هؤلاء المشاركين المرموقين في أعمال المؤتمر، وكثير منهم خبراء متمرسون ومعترف بهم في مجال نزع السلاح. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعض الأفكار الشخصية وأنا أودعكم.

إن تطوير جميع أنواع الأسلحة وإنتاجها والاتجار بها واستخدامها - وبخاصة عندما يجري ذلك خارج نطاق الحدود المشروعة - مسائل لها أثر عميق على جميع جوانب الحياة البشرية؛ ولها أثر سلبي على ميزانيات الدول والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والأمن البشري والبيئة ومجالات أخرى.

إن الشعور بالأمن - شخصياً كان أو وطنياً - مضلل في كثير من الأحيان عندما يرتبط بجيافة الأسلحة.

إننا، معشر خبراء نزع السلاح، نعترف بحق الدول في ضمان أمنها وندافع عنه. فلا جدال في هذا الحق، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل الآثار البشرية التي سرتُّها للتو.

إن العالم يحتاج إلى التقدم في مجالي نزع السلاح ومراقبة التسليح ويطلبه. لقد آن الأوان على وجه الخصوص لإعادة النظر تماماً في مسألة الردع النووي ولتكييف المفاهيم والوسائل الأمنية وفق الاعتبارات العالمية.

وأشاطر خيبة الأمل التي يشعر بها العديد منكم إزاء التقدم المحدود المحرَّز في كثير من العمليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وبخاصة في مؤتمر نزع السلاح.

ولكني أحذركم من التشاؤم المفرط والمعيق. وأدعوكم جميعاً ألا تتراخوا في جهودكم. وينبغي أن تكون جهودكم بناءة وأن تفضي إلى انطلاقة جديدة من أجل تعزيز الأمن العالمي.

إن العمليات المتعددة الأطراف بطبيعتها صعبة وتتوقف على ظروف سياسية تتغير، كما نعلم جميعاً، في اتجاهات غير متوقعة ولها تداعيات مهمة. ولكي تنجح هذه العمليات، تحتاج إلى آليات تحشد جميع الجهات المعنية وتعزز الظروف المواتية لتشجيع الإرادة السياسية المشتركة.

ولا أزال مقتنعاً بأننا لدينا قاعدة ممتازة لتحقيق نجاحات هائلة وحاسمة في المستقبل.

وهناك، في جنيف، حشد لا مثيل له من خبراء نزع السلاح من الدول والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث والجامعات والمنظمات غير الحكومية. ويوفر لنا هذا مجموعة من الخبرات المتخصصة ينبغي لنا حتماً أن نحافظ عليها وأن نستفيد منها أيضاً.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي تتركز عليه الأنظار حالياً، أثبت في الماضي قدرته على العمل وساهم في عناصر رئيسية لآلية نزع السلاح ومراقبة التسليح.

وحتى يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بذلك الدور مرة أخرى، ينبغي أن يخضع لعملية تحديث تحافظ على مواطن قوته وتصلح مكامن ضعفه. وينبغي بطبيعة الحال أن يواصل مساهمته في ضمان أمن المجتمع الدولي وجميع أعضائه، ولكنه يجب أن يفعل ذلك بمراعاة مفاهيم الأمن في عالم اليوم.

إن المؤتمر ينبغي بالفعل أن يأخذ في الحسبان الآثار الإقليمية والعالمية لنزع السلاح ومراقبة التسليح، كما ينبغي أن يراعي مفهوم الأمن البشري، الذي يركّز على حماية الأشخاص والمجتمعات باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي والعالمي.

إننا نحتاج ظرفاً قد يكون حاسماً لتطوير التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال في المستقبل. وأعتقد أنه من الأفضل اعتبار الظروف التي هي من هذا القبيل فرصاً تقتضي منا التفكير العميق وإعادة توجيه محور تركيزنا نحو المستقبل.

وينبغي أن يصبح تجاوز حالة الجمود المستمرة في المؤتمر هدفنا الأول، ولا يمكننا تجاوزها والانتقال إلى مرحلة العمل البناء إلا بجهود مشتركة.

وتشكل هذه المسألة، أيها الأصدقاء الأعزاء، مسؤوليتنا المشتركة، وينبغي أن تشكل هدفنا المشترك.

وأخيراً وليس آخراً، أشعر بالتفاؤل وأنا أنظر إلى هذا المجمع. إنه لا يمكن بالفعل لأي عملية متعددة الأطراف أن تحقق النجاح دون المهارات التقنية والخبرات الدبلوماسية والصفات الشخصية للأشخاص المعنيين مباشرة، وجميع هذه الصفات متوافرة بكثرة في هذه القاعة. لقد شرفني حقاً وأسعدني كثيراً أن أنتمي إلى هذه المجموعة.

وأود أن أتقدم إليكم جميعاً بخالص شكري على تعاونكم الرائع وعلى ما قدمتموه لي ولوفد بلدي من عون ودعم.

كما أعرب عن امتناني لكل الدعم الذي يتلقاه هذا الحفل، وبخاصة من الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد توكايف، ومن فريقه ومن المترجمين الفوريين.

كما أود أن أعرب عن امتناني وإعجابي لممثلي المجتمع المدني الذين يتابعون أعمال هذا المؤتمر بعزم لا فت، وبخاصة زملائنا من هيئة مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة. لقد استفدتُ شخصياً من خبراتهم ومعارفهم وأقدر بشكل خاص اقتراحاتهم بشأن سبل التغلب على التحديات التي نواجهها.

سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، آمل أن تتاح لنا مرة أخرى فرصة العمل سوياً في سياقات أخرى وأتمنى لكم جميعاً كثيراً من الحظ والنجاح، هنا في جنيف وفي المناصب التي ستتولونها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير أكرم من باكستان باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن ألقى البيان التالي باسم مجموعة الـ ٢١. إن المجموعة تشيد بالطريقة الماهرة والحاسمة التي تديرون بها أعمالنا بصفتكم رئيس المؤتمر. ونحن متأكدون من أن قدراتكم سوف تقود عملنا نحو النجاح.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتشدد المجموعة في هذا السياق على أن أولويتها القصوى ما زالت تتمثل في نزع السلاح النووي.

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الخطر الكبير الذي يشكله على البشرية وبقاء الحضارة معاً استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة سيبقى خطر استخدامها وانتشارها قائماً.

ونودّ التذكير، في هذا الصدد، بأن أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار ١ (د-١) لعام ١٩٤٦، الذي اعتمد بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أنه يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه ضمن إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة.

كما يعيد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل جهود لإزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

وإذ تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تقليص ترساناتها، تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء بطء وتيرة التقدم في مجال نزع السلاح النووي وإزاء عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية للتقدم فيما يتعلق بإنجاز مهمة الإزالة الشاملة لترساناتها النووية. وتشدد المجموعة على أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المجموعة، إذ تؤكد التزامها القوي بترع السلاح النووي، تشدد على الطابع الملح لضرورة بدء مفاوضات بشأن نزعها في المؤتمر دون تأخير. وفي هذا السياق، تعيد المجموعة تأكيد استعدادها الكامل لبدء المفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأنها تحظر تطويرها وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتنص على تدميرها وتفضي، ضمن إطار زمني محدد، إلى إلالتها بطريقة شاملة تخلو من التمييز ويمكن التحقق منها.

وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أنه ينبغي أن تنطبق على جميع تدابير نزع السلاح النووي المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق وعدم العودة عنها.

وتؤكد المجموعة مرة أخرى أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مسألتان ترتبطان جوهرياً وتعزز إحداها الأخرى.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بجميع جوانبه، ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة مرة أخرى أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة يكمل بعضها بعضاً وينبغي، حيثما أمكن، مواصلة بشكل متواز لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتعرب المجموعة عن قلقها بشأن العقائد الدفاعية الاستراتيجية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تسوق مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، ثمة بالتالي حاجة حقيقية وملحة لإلغاء دور الأسلحة النووية في العقائد الدفاعية الاستراتيجية والسياسات الأمنية للحد من خطر استخدام هذه الأسلحة ولتيسير عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة ٧١/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية وكذلك قرارها ٦٠/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تخفيض الخطر النووي.

وتؤكد المجموعة مرة أخرى أن الإزالة الشاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة للتوصل مبكراً إلى اتفاق بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يوفر ضمانات للدول غير الحائزة لها بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية تحقيق هدف التقيد عالمياً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويشمل ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها، ضمن جملة أمور، أن تساهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة أن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ولا سيما الحائزة منها للأسلحة النووية، بترع السلاح النووي مسألة ضرورية إن أريد تحقيق أهداف المعاهدة بكاملها.

وتؤكد المجموعة مجدداً الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة ٥٤/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتذكر المجموعة بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - وهي أول دورة استثنائية بشأن نزع السلاح - وكذلك بإعلان مؤتمر قمة شرم الشيخ لعام ٢٠٠٩ وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز وبالوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في بالي في أيار/مايو ٢٠١١، وتكرر موقفها كما يرد في بيانها السابقة الموجهة إلى المؤتمر.

وتلاحظ الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بارتياح النتائج الموفقة لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة وتدعو إلى تنفيذ خطة عمله المتعلقة بجميع عناصر أركان المعاهدة الثلاثة، بما في ذلك المتصلة منها بعمل المؤتمر ومنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتشدد الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً على أهمية التزام

الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع وتيرة التقدم وتعزيزه فيما يتعلق بالخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وتعلم أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وافقت على تقديم تقارير بشأن إنجازاتها في مجال نزع السلاح إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ وأن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ سيقم ويدرس الخطوات المقبلة للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

وفيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، تعرب الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن قلقها البالغ إزاء عدم وجود الزخم اللازم لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط بشأن مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتحث الأمين العام للأمم المتحدة والدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لهذا الغرض على الفور. كما تذكر الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في هذا السياق بإعادة تأكيد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراضها لأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أكرر استعداد المجموعة للمساهمة بشكل بناء في أعمال المؤتمر وأذكر في هذا الصدد بمضامين الوثائق CD/116 و CD/36/Rev.1 و CD/341 و CD/819 و CD/1388 و CD/1462 و CD/1570 و CD/1571 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ لهذا الغرض.

ونظراً لالتزام مجموعة الـ ٢١ القوي بترع السلاح النووي، فإنها تؤكد من جديد أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز هدف نزع السلاح النووي:

إعادة تأكيد الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة؛

إلغاء دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛

اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية لتدابير للحد من الخطر النووي، من قبيل إنهاء حالة التأهب النووي وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

التفاوض بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يوفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها؛

التفاوض بشأن اتفاقية للحظر الشامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

التفاوض حول اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطويرها وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتنص على تدميرها وتفضي، ضمن إطار زمني محدد، إلى إزالتها بطريقة شاملة تخلو من التمييز ويمكن التحقق منها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم، بصفتي ممثل بلدي، تحية وداع حارة إلى زميلينا، سفير سويسرا وسفير البرازيل. لقد كان وجودهما في هذه الهيئة مفيداً وبناءً للغاية، وسنفتقد كثيراً مشورتكما السديدة والحكيمة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفيرة أندرسون غيمارايش من البرتغال، التي ستتكلّم باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

السيدة أندرسون غيمارايش (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب، بصفتي ممثلة بلدي، عن أفضل تمنياتي لسفير سويسرا وكذلك لسفير البرازيل.

وباسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، أود أن أنضم إلى زملائي الموقرين في شكركم على عملكم كرئيس للمؤتمر وعلى الطريقة الشاملة التي تؤدون بها واجباتكم والتي تراعي آراء الدول المراقبة. ولقد وقعت، خلال فترة ولايتكم، أحداث مهمة. وأذكر الجلسة التي عُقدت مع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح واجتماع الجمعية العامة الذي جرى في نيويورك في ٢٧ تموز/يوليه بشأن تنشيط أعمال المؤتمر.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي وعدداً من الدول الأعضاء أعربت خلال اجتماع الجمعية العامة عن تأييدها لفكرة النظر في مسألة العضوية. ويعني هذا، في واقع الأمر، أن أكثر من ١٥٠ بلداً أعربت، بطريقة أو بأخرى، عن استعدادها لمعالجة مسألة توسيع عضوية المؤتمر في إطار حملة إجراءات تنشيطه. وإن كانت ثمة شكوك، فقد وضح بعد هذا الاجتماع أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى أن الوقت المناسب قد حان لفتح نقاش بشأن هذا الموضوع. وينبغي ألا يتجاهل المؤتمر هذه الدعوة.

ولاحظنا كذلك بارتياح خاص بيان الأمين العام للمؤتمر في نيويورك. ونحن نوافق تماماً على أن مسألة العضوية من بين المسائل التي ينبغي أن نعالجها للنظر بجدية في شأن تنشيط هذه الهيئة.

وكما تعلمون بالتأكيد، فقد اقترحت المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة تعيين مقرر خاص للنظر في هذه المسألة في الوقت المناسب وبشكل منظم. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر مقترحنا، الذي - ونقولها مرة أخرى - لا يشكل حكماً مسبقاً على أي نتائج محددة. فلننتقل من حالة الجمود الراهنة إلى نهج قائم على روح المبادرة واستشراف المستقبل. ونعتقد أن الدول المراقبة والدول الأعضاء على حد سواء تتقاسم هذا المطمح.

السيد بينيفيديس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد البرازيلي، أود أن أعرب عن مشاعر الشكر إزاء العبارات اللطيفة التي وجهها الرئيس وأعضاء المؤتمر إلى السفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس.

لقد طلب مني السفير ماسيدو سواريس أن أنقل رسالة وداع إلى أعضاء المؤتمر. وهو الآن متقاعد ويعيش في مسقط رأسه ريو دي جانيرو، ويعرب من البرازيل عن امتنانه للعون الذي قُدّم للوفد البرازيلي خلال فترة ولايته لمنصب الممثل الدائم.

وأودّ باسم الوفد البرازيلي، أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً على دعم البرازيل لمقترح كولومبيا الداعي إلى إنشاء فريق عامل لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى مناقشة بناءة بشأن هذا الموضوع.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة فقط لأبدي ملاحظة بشأن البيان الذي ألقاه السفير أكرم من باكستان باسم مجموعة الـ ٢١.

وأود أن أقول كم حيرتني هذه الكلمة التي قدم فيها منسق مجموعة الـ ٢١ بياناً شاملاً جداً بشأن ما يكتسي الأهمية في مجال نزع السلاح النووي. فقد أشار إلى أهمية نزع السلاح النووي، بما في ذلك اتفاقية محتملة تحظر الأسلحة النووية. وأشار إلى أهمية الضمانات الأمنية السلبية. وأشار إلى أهمية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نتفق جميعاً على أن هذه ثلاث مسائل مهمة جداً ينبغي أن نناقشها، دون استبعاد احتمال إجراء مفاوضات في المستقبل، وقد حيرني حقاً عدم إشارته إلى خطوة ملحة ومهمة جداً في مجال نزع السلاح النووي تتمثل في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن قرارات كثيرة للأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار تشير إلى الطابع الملح لضرورة بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - وهذه مسألة مهمة فعلاً بالنسبة لمستقبل نزع السلاح النووي - وأنا متأكد من أن جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ وحركة عدم الانحياز أو معظمها على الأقل وافقت على تلك القرارات المهمة والوثيقة الختامية التي تشدد على أهمية بدء العمل من أجل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا أحتاج بالتالي إلى أن أتلقى ردوداً في هذا الصدد. ولكنني أتساءل فقط لماذا تقدم مجموعة الـ ٢١ هذا البيان دون الإشارة على الإطلاق إلى إحدى أهم المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وأود فقط أن أسمع، ربما في مناسبة أخرى، آراء كل دولة على حدة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ بشأن هذه المسألة على وجه التحديد، وأتمنى أن تبدد حيرتي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أن أعالج هذه المسألة وأتمنى أن أبدد حيرة زميلي الياباني. وحقيقة الأمر أن مجموعة الـ ٢١، على غرار المؤتمر، تعمل على أساس توافق الآراء؛ وما سمعتموني أتلوه بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١ هو بيان قائم على أساس توافق آراء المجموعة. ولزميلي أن يستنبط منه أي استنتاجات يشاء.

السيد ماتيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): رداً على استفسار سفير اليابان، أود أن ألفت انتباهه، على وجه الخصوص، إلى الفقرة ١٧ من البيان، التي تعالج نتائج مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي دعت إلى تنفيذ خطة العمل المتعلقة بجميع أركان المعاهدة الثلاثة. وتلي هذا المقطع عبارات "بما في ذلك تلك المتعلقة بأعمال المؤتمر".

إنني مقتنع بأن السفير يدرك جيداً ما من النتائج المدرجة في إطار ركن نزع السلاح في سياق معاهدة عدم الانتشار له صلة مباشرة بمؤتمر نزع السلاح، ويشمل هذا طبعاً ثلاثاً من المسائل الأساسية التي أدرجناها في جدول أعمالنا. وأعتقد أن هذا التوضيح قد يساعد في الرد على التعليقات التي قدمها سعادة السفير.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس. لا أدعي التكلم باسم مجموعة الـ ٢١. إن منسّقنا الحالي، باكستان، هو الطرف الوحيد المخول له التكلم باسمها. غير أنني أود فقط أن أضيف إلى ما قاله ممثل جنوب أفريقيا بإشارته إلى أجزاء خطة العمل المتصلة بأعمال المؤتمر أن مجموعة الـ ٢١ تعرض فكرة ضرورة الشروع في مفاوضات بخصوص اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وأود أن أطمئن سفير اليابان بأن هذه الاتفاقية ستعالج مسألة المواد الانشطارية. ونحن نشجع معالجة قضية الأسلحة النووية برمتها في إطار اتفاقية الأسلحة النووية التي ستعالج، ضمن جملة أمور أخرى، مسألة إنتاج المواد الانشطارية.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من أن أقول إنني أعتقد أن سفير اليابان قدم ملاحظة وجيهة جداً. لقد أصابني الحيرة أيضاً، وأريد أن أقول بصراحة إنني أشاطر رأيه. وحتى لو ورد مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في اتفاقية الأسلحة النووية، كما سمعنا للتو من وفد مصر، فإننا، على ما أظن، ندرك جميعاً أنه قد يكون من الجيد لو سمعنا على الأقل عبارات "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية" في هذا البيان.

لقد أحطتُ علماً بتوضيح سفير باكستان أن هذه وثيقة قائمة على أساس توافق الآراء وأنه، كما نعلم جميعاً، لا يرد في الوثائق القائمة على هذا الأساس سوى النقاط التي يمكن أن يقبلها الجميع. ولكن هل يمكنني أن أعتبر أن كل الأطراف ستنفذ فعلياً أي شيء يرد في وثيقة قائمة على أساس توافق الآراء؟ وبهذا الخصوص، ألاحظ باهتمام أن سفير باكستان قال - حرفياً - في الفقرة ١٢ من بيانه ما سأتلو نصه: "وتعرب المجموعة عن قلقها بشأن العقائد الدفاعية الاستراتيجية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تسوق مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، ثمة بالتالي حاجة حقيقية وملحة لإلغاء دور الأسلحة النووية في العقائد الدفاعية الاستراتيجية والسياسات الأمنية..." وما إلى ذلك.

وأرى بالفعل أن الإشارة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تدلي ببيانات من هذا القبيل مسألة جديرة بالملاحظة، وقد يكون من المثير للاهتمام أن تطبقها على نفسها.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالعربية): في البداية يود الوفد الجزائري أن يتمنى كل السعادة والنجاح لسعادة سفيرى سويسرا والبرازيل اللذين سيغادراننا إلى جهات أخرى، ونشكرهما على كل الجهود التي بذلها خلال تواجدهما بيننا، ونقول لهما إننا استفدنا كثيراً من مساهمتهما وآرائهما القيّمة.

سيدي الرئيس، لم يكن يود الوفد الجزائري أخذ الكلمة اليوم، ولكن بالنظر إلى الملاحظة القيّمة التي قدمها سعادة سفير اليابان عن غياب الإشارة إلى مسألة حظر المواد الانشطارية في كلمة مجموعة الـ ٢١، يود الوفد الجزائري القول بأنه ينضم إلى ما جاء في الملاحظات التي تقدم بها سعادة سفير باكستان ووفدا مصر وجنوب أفريقيا. بالنسبة للوفد الجزائري مسألة حظر المواد الانشطارية مسألة مهمة يجب أن ينظر إليها من زاوية نزع السلاح النووي، وقد سبق لنا أن قدمنا مواقفنا بصفة شاملة حول هذا الموضوع. لكن كما أشار إليه سعادة سفير باكستان فإن مداخلته مجموعة الـ ٢١ هي مداخلته تتخذ بتوافق الآراء وبالتالي هناك بعض المسائل التي تهم بعض الوفود، يمكن أن لا تبرز في مداخلته المجموعة. وكذلك فإن دعوة مجموعة الـ ٢١ إلى إبرام اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة النووية، بما في ذلك حظر تطوير وإنتاج مواد الأسلحة النووية يمكنها أن تأخذ هذا الجانب إذا ما تم الاتفاق حول هذا الموضوع، ونتمنى أن نسمع مواقف المجموعات الأخرى، وأن يبادر سعادة سفير اليابان في إطار مجموعته إلى ذلك توضيح موقفه من هذا الموضوع أيضاً.

(تابع بالفرنسية)

وقد يكون أمراً مهماً سماع مواقف المجموعات الإقليمية الأخرى بشأن اقتراح مجموعة الـ ٢١ وضع اتفاقية شاملة لإزالة الأسلحة النووية، وذلك في حالة ما إذا قبل المقترح أو اتفق المؤتمر على بدء مفاوضات بشأن هذا الموضوع. وستعالج مسألة المواد الانشطارية بالتأكيد باعتبارها قضية ذات أولوية.

وبالتالي، من المهم سماع موقف المجموعات الأخرى بشأن هذا الموضوع.

السيد إيندوني (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): لن أدعي أنني أتكلم باسم مجموعة الـ ٢١. أود فقط التشديد على أن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر عزيز على المجموعة.

لقد كدنا نشير في الفقرة ٨ من بياننا إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسوف أقرأ ذلك الجزء من البيان: "وفي هذا السياق، تعيد المجموعة تأكيد استعدادها الكامل لبدء المفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية بشأنها تحظر تطويرها وإنتاجها وتخزينها واستخدامها...".

وأظن أننا كدنا نشير إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأود بالتالي أن أضم صوتي إلى غيري ممن تناولوا الكلمة قبلي من زملائي في المجموعة بقولي إن مسألة المعاهدة لا تزال إلى حد كبير تشكل جزءاً من شواغل مجموعة الـ ٢١.

وما دامت الكلمة، لي أود أيضاً أن أعرب عن تقدير نيجيريا لسفيري سويسرا والبرازيل وأن أقول لهما وداعاً، لقد كانت مساهمتهما في أعمال المؤتمر مشجعة للغاية.

السيد لوسييسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل إليكم هذه الرسالة بوصفي المنسق الحالي لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. إننا نستعمل اجتماعات التنسيق لإجراء تبادل صريح ومفتوح وشامل للآراء دون أي نية لإعداد بيان منسق أو مشترك. ونحن نستعمل هذا المنتدى، أي الجلسات العامة، للإعراب عن آراء جميع الدول الأعضاء، بكل ما يعكسه من تنوع ما قد نعرب عنه من آراء باسم دولنا. ويسرني أن أسمع أننا سنخوض مناقشة جوهرية.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لم أكن أنوي تناول الكلمة هذا اليوم، ولكن هذا النقاش، الذي أثاره إلى حد ما صديقي سفير اليابان، استرعى اهتمامي. وتستأثر باهتمامي مسألتان.

فعندما تقدم مجموعة ما بياناً قائماً على أساس توافق الآراء، تضطر لانتقاء أدنى القواسم المشتركة. وأنا أقدر كثيراً الملاحظات التي قدمها ممثلو البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الذين حاولوا أن يوضحوا لنا أن مفهوم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مدرج بالفعل، ولو ضمناً، في البيان المقدم. غير أنني أشير، مع ذلك، إلى أنه حتى لو كان المجتمع الدولي كله يعتبر مسألة إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة إحدى الأولويات والخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها، فإنها لن تُدرج في وثيقة قائمة على أساس توافق الآراء إن لم يوافق على إدراجها بلد أو بلدان فقط.

ويجعلني هذا بالطبع أنتقل إلى كلمة صديقي وزميلي من الجزائر الذي طلب منا أن نرد على المقترحات المقدمة في بيان مجموعة الـ ٢١، وبخاصة النقاط الست الواردة في ختامه. وقد جرى هذا النقاش بالفعل في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وأذكر أن مسألة وضع اتفاقية شاملة نوقشت مرة أخرى بإسهاب وأنها لم تُدرج في خطة العمل.

إنني أعني جيداً أن معاهدة عدم الانتشار لا تمثل المجتمع الدولي برمته، ولكن خطة العمل التي اعتمدت توفر لنا نوعاً من خريطة الطريق لعملنا خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

إن ما يقومون به، بإعادة طرح موضوع وضع اتفاقية شاملة أو اتفاقية عالمية بشأن الضمانات الأمنية السلبية للتفاوض، مسألة مثيرة يمكنني أن أقول إنها تسترعي الاهتمام فكرياً، ولكن لا يمكنكم أن تعيدوا إثارة هذه المسألة وتتوقعوا منطقياً أن يجري التفاوض بشأنها خلال السنوات الخمس المقبلة، لا سيما وأننا يتعين علينا تنفيذ ٦٤ تدبيراً بموجب معاهدة عدم الانتشار (انظروا الوثيقة NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) ليس فيها التدابير التي تتحدثون عنها.

ولذلك، وحيث يتفق الجميع على أن نزع السلاح النووي عملية متدرجة ويريد المجتمع الدولي كله - باستثناء بلد واحد وربما بلدين - أن يبدأ العمل من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يبدو لي أن هذا هو ما ينبغي أن نعمل من أجله وليس من أجل مقترحات احتمالات نجاحها أقل بكثير.

وعليه فإنني، أحث جميع زملائي على ألا يغفلوا عن الهدف الرئيسي الذي حددناه لأنفسنا، أي بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ولندع لمناقشات أخرى، أقل رسمية - إن شعرنا بالحاجة إليها - مسألة المفاوضات الأخرى التي تقل، في رأيي، حظوظ بدئها خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأود فقط أن أقول، قبل أن أختتم كلمتي، إنني أؤكد ما قاله زملائي الآخرون والرئيس بشأن مغادرة زميلينا من سويسرا والبرازيل. إننا سنفتقد مساهماتهما الوجيهة والبناءة للغاية دائماً في مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل. وأتمنى لهما معاً كل التوفيق في المرحلة الجديدة التي يبدأها حالياً في حياتهما.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لم أكن أنوي تناول الكلمة، ولكنني فكرت في أن أطلب تناولها لأقدم بعض الملاحظات بما أن زملائي قدموا ملاحظات بشأن المسألة قيد النقاش. إن مؤتمر نزع السلاح، كما قيل مراراً وتكراراً، هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي. وأعتبره محفلاً دائماً يتيح الفرصة لتحديد المسائل وبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأنها.

ويتضمن بيان مجموعة الـ ٢١ الذي تلاه سفير باكستان أفكاراً مهمة جداً أعتقد أننا ينبغي لنا جميعاً أن نفكر فيها ونستكشف كيف يمكننا أن نحرز التقدم.

وفيما يتعلق بمسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكما يعلم الجميع هنا، عرضنا مواقفنا في جلسات المؤتمر العامة عدة مرات خلال هذا العام. وكما قال ممثل بولندا، لا يجري تنسيق المواقف في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى وتُستعمل الجلسات العامة لتمكين الوفود من إبداء آرائها.

وعلى نفس المنوال، أجرينا مناقشات كثيرة، وأعتقد أننا ينبغي أن نركز هنا على المسائل التي توحدنا عوض تلك التي نختلف بشأنها، وهو ما سيساعدنا في الدفع إلى الأمام بالبرنامج الدولي لترع السلاح. إن التركيز على تلك المسائل سيساعدنا في إحراز التقدم. ومن شأن ذلك أن يساعدنا في إيجاد التوافق الدولي لكي يتسنى للمؤتمر استئناف العمل الذي يفترض فيه أن يقوم به، أي التفاوض بشأن معاهدات لترع السلاح.

واسمحوا لي أيضاً بأن أنضم إلى زملائي الآخرين في توديع سفير سويسرا والسفير ماسيدو سواريس اللذين ساهما مساهمات جليلة في أعمال المؤتمر واللذين سنفتقدتهما جميعاً بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه آخر جلسة عامة برئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات الختامية.

لقد قلت، في ملاحظاتي الافتتاحية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ عندما توليت منصب الرئاسة، إنني سأفعل كل ما في وسعي للدفع قُدماً بأعمال المؤتمر بالتعاون الوثيق مع الوفود. وكما وعدت، أُجريت مشاورات ثنائية مع جميع الوفود تقريباً، حتى خلال فترة ما بين الدورتين، بطريقة تتسم بالصراحة والشمولية والشفافية. وانصب تركيز مشاوراتي ومناقشاتي مع الوفود على سبل تنشيط أعمال المؤتمر ونوع العمل المفيد الذي ينبغي أن نقوم به في ظل عدم وجود توافق للآراء بشأن مسألة برنامج العمل. كما عقدت اجتماعات غير رسمية مع المنظمات الحكومية الدولية لتبادل الآراء بشأن دواعي القلق المشتركة فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر.

وخلال المشاورات والمناقشات، أدركت أن البون شائع بين الوفود إلى حد يستحيل معه الحدّ منه في هذه المرحلة، وذلك بسبب اختلاف في الآراء بشأن المسائل الجوهرية. كما أدركت أن ثمة الكثير من أوجه سوء الفهم بين الوفود وبين المجموعات التي تحتضن مواقف كل واحد منها فيما يتعلق ببرنامج العمل المحتمل. ولدى الوفود المختلفة والمجموعات المختلفة أولويات مختلفة بخصوص شتى المسائل، ويشدد معظمها على مسألة نزع السلاح النووي وأخرى على مسائل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية وما إلى ذلك.

إننا لم نحقق أي نتائج ملموسة رغم كل ما بذلناه من جهود. ويعود هذا، في رأينا، إلى عدم وجود الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء وليس إلى مشكل عدم الكفاءة الملازم للمؤتمر.

إنني أعتقد أن المؤتمر، باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، قادر على إعداد اتفاقات متعددة الأطراف إذا أبدت الدول الأعضاء إرادتها السياسية بشكل كامل وكانت لديها ولاية القيام بذلك.

إنني ملتزم كثيراً بقضية مؤتمر نزع السلاح وأشكر، بصفتي الرئيس الحالي، كولومبيا على مقترحها المتعلق بإنشاء فريق عامل داخل المؤتمر. والدافع الرئيسي لهذا المقترح هو النظر في الإجراءات المحتملة لتعزيز عمل المؤتمر. وتبدي الدول الأعضاء كثيراً من المرونة بشأن هذا المقترح. وصحيح أنه ليس مُرضياً بالكامل، ولكنني أعتقد أنه قابل للتنفيذ. وكما أبلغت الوفود بالفعل، من خلال المنسقين الإقليميين، سأترك هذه المسألة للدول الأعضاء للبت فيها في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بتطوير المؤتمر من خارج هذه الهيئة وخارج هذه الآلية، ينبغي أن ننظر أولاً في آثاره ونتائجه الحقيقية. فهل يساعد في تحقيق هدف تنشيط أعمال المؤتمر؟ وكيف يمكن أن يكون أكثر فعالية؟ إنني أعتقد أننا ينبغي أن نعتمد على نهج يستمد مقوماته من الدول الأعضاء، وذلك بالإنصات لآراء جميع الوفود بشأن تعزيز مصداقية المؤتمر واحترام النظام الداخلي وتعزيزه وإعطاء قيمة متساوية للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان.

وأعتقد أنه لا يوجد أي بديل للمؤتمر في هذه المرحلة. وأؤمن صدقاً بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي أفضل وسيلة للدفع قدماً بعمل المؤتمر ويمكن أن تضطلع بدور أساسي في مجال الأمن الجماعي. ولذلك، ينبغي أن نعمل سوياً في جو إيجابي من أجل تعزيز عمل المؤتمر ودوره باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن بالغ شكري لجميع الوفود على دعمها وتعاونها وعلى مساهمتها المهمة. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للسيد قاسم - جوماتر توكايف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، نظراً للدعم القيم الذي قدمه ليس فقط بتوفير مرافق المؤتمرات وخدماتها بل كذلك بمساعدتي في أداء مهامتي. كما أوجه أخلص مشاعر شكري إلى السيد يارمو ساريغا، نائب الأمين العام للمؤتمر، وكذلك إلى السيد فاليري مانتيل، أمين المؤتمر، وغيره من أعضاء الأمانة. فلولا دعمهم ومساعدتهم، لكان من المستحيل أن أنجز مهماتي الصعبة. كما أشكر المترجمين الفوريين الذين عملوا ساعات طويلة لتوفير خدمات الترجمة الفورية خلال الجلسات الرسمية وغير الرسمية.

وأحتفظ، طبعاً، بأطيب تمنياتي للرئيس المقبل، السفير رودولفو ريس رودريغيز من كوبا، ولوفد بلده. ولا داعي لأن أؤكد له أنه يمكنه أن يعول دائماً على دعم وتعاون وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشكركم جميعاً شكراً جزيلاً.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء، يود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبخاصة السفير سو سي بيونغ، لجهوده الدؤوبة وعمله الفعال خلال فترة تولي بلده للرئاسة. إن السفير سو سي بيونغ، باستعمال مهاراته القيادية الممتازة وخبرته الواسعة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وباعتماد نهج شامل وشفاف وواقعي والعمل وفقاً للنظام الداخلي، قد فعل كل ما في وسعه لدفع الأطراف في اتجاه السعي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في وضع برنامج للعمل وإجراء مناقشات مفيدة تركز على سبل إنجاز عمل المؤتمر وغير ذلك من المسائل الرئيسية. ويود الوفد الصيني أن يشكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه الجهود البناءة.

إن الصين تدعم باستمرار مسألة اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن مقبول لدى جميع الأطراف من خلال مشاورات واسعة وصریحة وشفافة بين الحكومات، وفقاً للنظام الداخلي، ومسألة الشروع مبكراً في العمل الجوهرية في المؤتمر، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتمنى أن تواصل الأطراف العمل بجدية من أجل تحقيق هذه الأهداف. وبهذه المناسبة، تود الصين أن ترحب بسفير كوبا بوصفه الرئيس المقبل وأن تقدم له دعمها الكامل خلال فترة رئاسته.

وأخيراً، يود الوفد الصيني، على غرار الوفود الأخرى الكثيرة التي سبقته، أن يعرب عن أسفه لمغادرة السفير لاوبر من سويسرا والسفير ماسيدو سواريس من البرازيل. ونحن نشكرهما على ما قاما به من عمل وعلى مساهمتهما البناءة خلال فترة وجودهما في المؤتمر، ونتمنى لهما كامل التوفيق في منصبيهما الجديدين ولهما ولأسرتيهما وافر النعم.

السيد بوينتيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أقدم لكم الاعتذار الخالص للسفير رودولفو ريس رودريغيز، الذي صدرت إليه تعليمات من عاصمة بلدنا باتخاذ إجراءات عاجلة بشأن بعض المسائل فتعذر عليه بالتالي حضور هذه الجلسة العامة. وقد طلب مني سعادة السفير شخصياً أن أهنتكم على طريقتكم الحكيمة لإدارة شؤون الرئاسة، وبخاصة المرونة التي توليتم بها إدارة اجتماعات الرؤساء الستة، وكذلك على استعدادكم لقبول مقترحات من شأنها أن تمكّن المؤتمر من إحراز التقدم. ولأن هذه آخر جلسة عامة ترأسوها، فهنتكم مرة أخرى ونؤكد لكم أن كوبا ستواصل عملكم عندما تتسلم الرئاسة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونشكركم في هذا الصدد على تعاونكم وعلى الخبرات الشخصية التي تقاسمتوها معنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة برئاسة كوبا يوم الثلاثاء، ٢٣ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وخلالها، سيخاطب المؤتمر نائب وزير الشؤون الخارجية الكوبي، السيد مورينو فيرنانديس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.